

## تفسير البحر المحيط

@ 247 زيد ضربت . وقال الزمخشري : ذلك الجزاء { جَزَايُنَا هُمْ } وهو تحريم الطيبات ؛ انتهى . وظاهره أنه منتصب انتصاب المصدر ، وزعم ابن مالك أن اسم الإشارة لا ينتصب مشاراً به إلى المصدر إلا واتبع بالمصدر فتقول : قمت هذا القيام وقعدت ذلك العقود ، ولا يجوز قمت هذا ولا قعدت ذلك ، فعلى هذا لا يصح انتصاب ذلك على أنه إشارة إلى المصدر ، والبغي هنا الظلم . وقال الحسن : الكفر . وقال أبو عبد الله الرازي : هو قتلهم الأنبياء بغير حق وأخذهم الربا وأكلهم أموال الناس بالباطل ، ونظيره { فَيَظْلَمُ مَنَ الْكَافِرِينَ هَادُوا وَحَارَّ مَنَّا } وهذا يقتضي أن هذا التحريم كان عقوبة لهم على ذنوبهم واستعصائهم على الأنبياء . قال القاضي : نفس التحريم لا يكون عقوبة على جرم صدر منهم ، لأن التكليف تعريض للثواب والتعريض للثواب إحسان . والجواب : أن المنع من الانتفاع يمكن لمن يرى استحقاق الثواب ، ويمكن أن يكون للجرم المتقدم وكل واحد منهما غير مستبعد . { وَإِنَّا لَمَّادُونَ } في الإخبار عما { حَارَّ مَنَّا عَلَايَهُمْ } . وقال ابن عطية : إخبار يتضمن التعريض بكذبهم في قولهم : ما حرم الله علينا وإنما اقتدينا بإسرائيل فيما حرم على نفسه ، ويتضمن إدحاض قولهم ورده عليهم . وقال التبريزي : في اتمام جزائهم في الآخرة الذي سبق الوعيد فيكون التحريم من الجزاء لمعجل لهم في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم وقال الزمخشري { وَإِنَّا لَمَّادُونَ } { وَإِنَّا لَمَّادُونَ } فيما أوعدنا به العصاة لا نخلفه كما لا نخلف ما وعدناه أهل الطاعة ، فلما عصوا وبغوا ألحقنا بهم الوعيد وأحللنا بهم العقاب ؛ انتهى ، وهو على طريقة الاعتزال . { فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبِّكُمْ ذُورَ حَمَاقَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ } الظاهر عود الضمير على أقرب مذكور وهم اليهود وقاله مجاهد والسدي أي { فَإِن كَذَّبُوكَ } فيما أخبرت به أنه تعالى حرمه عليهم وقالوا : لم يحرمه الله وإنما حرمه إسرائيل قبل متعجباً من قولهم : ومعظماً لافتراءهم مع علمهم بما قلت : { فَقُلْ رَبِّكُمْ ذُورَ حَمَاقَةٍ وَاسِعَةٍ } حيث لم يعاجلكم بالعقوبة مع شدة هذا الجرم كما تقول عند رؤية معصية عظيمة . ما أحلم الله وأنت تريد لإمهاله العاصي . وقيل : الضمير للمشركين الذين كان الكلام معهم في قوله : { نبئوني } وقوله : { \* } { نبئوني } وقوله : { \* } وقوله : { أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ } أي { فَإِن كَذَّبُوكَ } في النبوة والرسالة وتبليغ أحكام الله . وقال الزمخشري : { فَإِن كَذَّبُوكَ } في ذلك وزعموا أن الله واسع المغفرة وأنه لا يؤاخذنا بالبغي ويخلف الوعيد جوداً وكرماً { فَقُلْ

لَهُمْ \* رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ { لأهل طاعته { وَلَا يُرَدُّ بِأَسْهٍ } مع  
سعة رحمته { عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ } فلا تغترّ برجاء رحمته عن خوف نقمته ؛  
انتهى ، وهو على طريقة الاعتزال و { الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ } عام يندرج فيه مكذبو  
الرسول وغيرهم من مجرمين ، ويحتمل أن يكون من وقوع الظاهر موقع المضمرة أي { وَلَا  
يُرَدُّ بِأَسْهٍ } عنكم وجاء معمول { قُلْ } الأول جملة اسمية لأنها أبلغ في الإخبار من  
الجملة الفعلية ، فناسبت الأبلغية في □ تعالى بالرحمة الواسعة وجاءت الجملة الثانية  
فعلية ولم تأت اسمية فيكون التركيب وذو بأس لئلا يتعادل الإخبار عن الوصفين وباب الرحمة  
واسع فلا تعادل . وقال الماتريدي : { فَإِنْ كَذَّبُوكَ } فيما تدعوهم إليه من التصديق  
والتوحيد { فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ } إذا رجعت عن التكذيب ؛ انتهى .  
وقيل : { ذُو رَحْمَةٍ } لا يهلك أحداً وقت المعصية ولكن يؤخر { وَلَا يُرَدُّ بِأَسْهٍ }  
{ إذا نزل . .

{ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا  
رَبَابًا وَلَا وَلَا شَرٌّ مِّنَّا مِن شَيْءٍ } هذا إخبار بمستقبل ، وقد وقع وفيه إخبار  
بمغيب معجزة للرسول فكان كما أخبر به تعالى وهذا القول منهم ورد حين بطل احتجاجهم وثبت  
الرد عليهم فعدلوا إلى أمر حق وهو أنه لو أراد □ أن لا يقع من ذلك شيء ، وأوردوا ذلك  
على سبيل الحوالة على المشيئة والمقادير مغالطة وحيدة عن الحق وإلحاداً لا اعتقاداً  
صحيحاً وقالوا : ذلك اعتقاداً صحيحاً حين قارفوا تلك الأشياء استمساكاً بأن ما شاء □  
هو الكائن